

تقرير تنظيم وإدارة البنك

عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩ م

الجزء الأول :

- مفهوم وتطبيق ميثاق حاكمية وتنظيم الشركات من قبل البنك:

إن مجلس إدارة البنك هو الجهة الرئيسية المسؤولة عن إرساء المبادئ والمفاهيم الأساسية والمناسبة لميثاق تنظيم وإدارة البنك وذلك ضمن الإطار الشامل الذي حدده البنك المركزي العماني والهيئة العامة لسوق المال. كما تقع على عاتقه مسؤولية إخضاع هذه المبادئ والمفاهيم للمراجعة الدورية وذلك لكي تبقى هذه المفاهيم والمبادئ حديثة ومواكبة لأية مستجدات وتطورات قد تحدث مستقبلاً.

وبشكل عام فقد تم تقسيم مسؤولية اتخاذ القرار في البنك إلى مستويين ، ففي القمة، يقوم مجلس الإدارة، بصفته ممثلاً للمساهمين، بمسؤولية الإشراف الإستراتيجي على البنك، بالإضافة إلى القيام بالواجبات والمسؤوليات التي ينص عليها القانون. وتتضمن بعض مهام مجلس الإدارة الأساسية التدقيق والمراجعة ووضع سياسات التدرج الوظيفي في المناصب الإدارية العليا والالتزام القانوني والتنظيمي ، من خلال أربع لجان منبثقة عن مجلس الإدارة هي اللجنة التنفيذية و لجنة التدقيق و لجنة إدارة المخاطر ولجنة الموارد البشرية. وتعمل هذه اللجان وفقاً لمنهج ومهام وصلاحيات موافق عليها من قبل مجلس الإدارة، كما تجتمع هذه اللجان بشكل دوري وقد ساهمت في تطبيق مبدأ حاكمية وتنظيم إدارة الشركات بشكل فعال. ويلتزم منهج هذه اللجان بكل المتطلبات التي ينص عليها ميثاق حاكمية وتنظيم إدارة الشركات الذي أعلن عنه البنك المركزي العماني والهيئة العامة لسوق المال. علاوة على ذلك، تقع على عاتق المجلس مسؤولية الموافقة على الخطط الاستراتيجية للبنك. أما الإدارة التنفيذية للبنك فإنها تتكون من فريق من المدراء التنفيذيين يترأسهم الرئيس التنفيذي.

ومن خلال هذين المستويين المتداخلين في عملية الإدارة ، تم خلق توازن شامل بين الحاجة إلى التركيز وحرية التنفيذ من جهة وبين الحاجة إلى الإشراف والضبط والمراجعة لكافة أنشطة وعمليات البنك.

ويحدد ميثاق إدارة وتنظيم الشركات أعلى المستويات الأخلاقية في تنظيم عمليات البنك. وتدرج الهيئتان الإشرافية والإدارية العليا في البنك (ممثلتان بمجلس الإدارة والإدارة التنفيذية) مسؤوليتهما عن كونهما مثالا يحتذى به الجميع بحيث يتم استيعاب وتطبيق متطلبات ميثاق إدارة وتنظيم الشركات في البنك ويصبح جزءاً من بيئته العامة ، وفي الختام، فإنه لا بديل لأن يكون كل فرد ملتزماً وواعياً بما عليه من مسؤولية.

٢- مهام ومسؤوليات مجلس الإدارة :

لمجلس الإدارة أوسع الصلاحيات لأدارة البنك والمحافظة على حقوق مساهميه وتنميتها ، ولا يحد هذه الصلاحيات إلا ما نص عليه القانون أو النظام الأساسي للبنك أو قرارات الجمعية العامة وتشمل مهام ومسؤوليات مجلس الإدارة على الآتي:-

- رسم وتحديد الخطط والتوجه الإستراتيجي للبنك ، ومراجعة والموافقة على الخطة الإستراتيجية والخطة السنوية للبنك.
- متابعة وتقييم مسار وأداء البنك بالمقارنة مع الخطط المرسومة لذلك.
- اعتماد البيانات المالية الفصلية والسنوية للبنك ، وتقديم المعلومات إلى المساهمين بصورة دقيقة وفي

- الأوقات المحددة وذلك وفقاً لتعليمات الإفصاح الصادرة عن الهيئة العامة لسوق المال.
- تشكيل مختلف اللجان المنبثقة عن المجلس وتحديد أعضاء هذه اللجان والموافقة على صلاحيات ومسؤوليات هذه اللجان.
- مراجعة كافة تقارير التدقيق والمراجعة المقدمة من دائرة التدقيق الداخلي ، ومراقبي الحسابات ، وتقارير السلطات الرقابية الأخرى.
- التأكد من أن عمليات البنك تدار بنزاهة وشفافية.
- تقييم واعتماد الصلاحيات المفوضة والممنوحة للإدارة التنفيذية.
- تقييم أداء الإدارة التنفيذية ممثلة بالرئيس التنفيذي والمدراء التنفيذيون الرئيسيون.

فترة ولاية المجلس وعدد الأعضاء

يتكون مجلس إدارة البنك من تسعة (٩) أعضاء غير تنفيذيين والذين يتم انتخابهم من قبل المساهمين في الجمعية العامة العادية للبنك. أن مدة ولاية أعضاء مجلس الإدارة هي ثلاث سنوات كحد أقصى مع إمكانية إعادة انتخابهم لمدة مماثلة. أن ولاية مجلس الإدارة الحالي تنتهي في شهر مارس ٢٠١٠ م .

تشكيل وانتخاب المجلس

يتم انتخاب أعضاء مجلس الإدارة من بين المساهمين في البنك أو من غيرهم بشرط أن يملك المرشح إذا كان من المساهمين عدداً من الأسهم لا يقل عن (٥٠,٠٠٠) سهم. كذلك فإن كافة أعضاء المجلس يجب أن يكونوا من الأعضاء الغير تنفيذيين.

كذلك فإن ثلث أعضاء المجلس على الأقل يجب أن يكون من الأعضاء المستقلين ، وهم الذين لم يشغلوا أو أي من أقاربهم من الدرجة الأولى مركزاً رئيسياً في البنك في العامين الأخيرين ، ولم تكن لهم أية علاقة ينتج عنها تعاملات مالية مع البنك أو الشركات التابعة أو الشقيقة ، باستثناء العقود والصفقات التي تتم عن طريق المناقصات العامة والعقود والصفقات الاعتيادية التي يدخل البنك طرفاً فيها مع زبائنه في سياق نشاطه الاعتيادي.

يتم انتخاب أعضاء مجلس الإدارة عن طريق الانتخاب السري المباشر من قبل المساهمين ، ويكون لكل مساهم عدد من الأصوات مساوياً لعدد ما يملكه من أسهم ، ويحق له التصويت بها جميعاً لمرشح واحد أو تقسيمها بين من يختارهم من المرشحين وذلك ببطاقة التصويت بحيث يكون إجمالي ما أعطاه لهم من أصوات مساوياً لعدد الأسهم التي يملكها.

إن جميع أعضاء مجلس الإدارة الحالي هم من الأعضاء المستقلين والغير تنفيذيين وذلك حسب ما تضمنه ميثاق تنظيم وإدارة الشركات الصادرة عن الهيئة العامة لسوق المال.

لجان مجلس الإدارة

هناك أربع لجان دائمة منبثقة عن مجلس إدارة البنك ، حيث تحكم أهداف ومهام وإجراءات عمل هذه اللجان النظام الأساسي لكل لجنة بناء على ما تم الموافقة عليه من قبل المجلس، وهي :-

- اللجنة التنفيذية
- لجنة التدقيق
- لجنة إدارة المخاطر
- لجنة الموارد البشرية

هذا وقد يتم تشكيل لجان إضافية من قبل مجلس إدارة البنك من حين لآخر وحسب متطلبات العمل. إن لهذه اللجان الصلاحيات الكاملة في الحصول على كافة المعلومات والبيانات التي تحتاجها، بالإضافة إلى الاتصال المباشر مع إدارة البنك أو المكاتب الاستشارية.

كذلك فإن مجلس الإدارة يقوم بتعيين أعضاء اللجان المنبثقة عنه مع الأخذ بعين الاعتبار الخبرات المهنية، والمهارات الفنية للأعضاء المعيّنين لهذه اللجان.

الجزء الثاني :

١- أعضاء مجلس الإدارة:

يتكون مجلس إدارة بنك ظفار (ش.م.ع.ع) ، من الأعضاء التالية أسماءهم :-

العضوية في مجالس إدارة أخرى	طبيعة العضوية	الإسم	
-	عضو مساهم	رئيس مجلس الإدارة عضو غير تنفيذي	١ المهندس / عبد الحافظ بن سالم بن رجب العُجيلي
٣	عضو مساهم غير	نائب الرئيس عضو غير تنفيذي	٢ الشيخ / حمود بن مستهيل بن أحمد المعشني
-	عضو مساهم غير	عضو غير تنفيذي	٣ صاحب السمو السيد / تيمور بن اسعد آل سعيد
٣	عضو مساهم غير	عضو غير تنفيذي	٤ سعادة المكرم / أحمد بن عبدالله بن سليمان مقبيل
٢	عضو مساهم غير	عضو غير تنفيذي	٥ الفاضل / علي بن أحمد المعشني
٢	عضو مساهم غير	عضو غير تنفيذي	٦ الفاضل / محمد بن يوسف بن علوي آل إبراهيم
٢	عضو مساهم غير	عضو غير تنفيذي	٧ الفاضل / أحمد بن سعيد بن محمد المحرزي
٣	عضو مساهم غير	عضو غير تنفيذي	٨ الفاضل / صالح بن ناصر بن جمعة العريمي
-	عضو مساهم غير	عضو غير تنفيذي	٩ الفاضله / نجاح بنت مسلم الكيومي

لقد عقد مجلس الإدارة سبعة اجتماعات خلال عام ٢٠٠٩م على النحو التالي :-

٦ يناير - ٢٨ يناير - ٢٦ ابريل - ٢٨ يونيو -
٩ أغسطس - ٢٦ أكتوبر - ٢٩ ديسمبر -

المبالغ المدفوعة والمقترح دفعها (ريال عماني)		عدد الاجتماعات التي حضرها	صفة العضوية	الإسم	
مكافآت مقترحه	بدل جلسات مدفوعة				
١٦,٤٢٣	١٠,٠٠٠	٧	بصفته الشخصية	المهندس / عبد الحافظ بن سالم بن رجب العُجيلي	١
١٣,٤٢٣	٦,٤٠٠	٦	بصفته الشخصية	الشيخ / حمود بن مستهيل بن أحمد المعشني	٢
١٣,٤٢٢	٢,٤٠٠	٤	بصفته الشخصية	صاحب السمو السيد / تيمور بن اسعد آل سعيد	٣
١٤,٩٢٢	٨,٩٠٠	٧	ممثل شركة ظفار الدولية للتنمية والاستثمار القابضة (ش.م.ع.ع)	سعادة المكرم / أحمد بن عبدالله بن سليمان مقبيل	٤
١٣,٤٢٢	٥,٢٠٠	٦	بصفته الشخصية	الفاضل / علي بن أحمد المعشني	٥
١٤,٩٢٢	٨,٦٠٠	٤	بصفته الشخصية	الفاضل / محمد بن يوسف بن علوي آل إبراهيم	٦
١٤,٩٢٢	٩,٤٠٠	٥	بصفته الشخصية	الفاضل / أحمد بن سعيد بن محمد المحرزي	٧
١٤,٩٢٢	٧,٨٠٠	٦	ممثل الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية	الفاضل / صالح بن ناصر بن جمعة العريمي	٨
١٤,٩٢٢	١٠,٠٠٠	٦	ممثلة صندوق تقاعد وزارة الدفاع	الفاضله / نجاح بنت مسلم الكيومي	٩
١٣١,٣٠٠	٦٨,٧٠٠			المجموع	

٢- اللجنة التنفيذية:

تتألف اللجنة التنفيذية من أربعة أعضاء من ذو الخبرة والكفاءة المهنية. ان من أهم أهداف اللجنة التنفيذية هو القيام ببعض المهام والمسؤوليات بالنيابة عن مجلس الإدارة والتي تتطلب اتخاذ قرارات تتعلق ببعض السياسات والتحليل والدراسة والتي تتجاوز الصلاحيات الممنوحة للإدارة التنفيذية وضمن صلاحيات اللجنة التنفيذية ولكنها تعتبر أقل أهمية من أخذ إهتمام ووقت أعضاء مجلس الإدارة جميعهم.

وتتكون اللجنة التنفيذية ، والتي عقدت ستة اجتماعات خلال عام ٢٠٠٩م ، من الأعضاء التالية
أسماءهم:-

عدد الاجتماعات التي حضرها	الصفة	اسم العضو	
٦	رئيس اللجنة	المهندس/ عبد الحافظ بن سالم بن رجب العُجيلي	١.
٤	عضو	الفاضل/ علي بن أحمد المعشني	٢.
٤	عضو	الفاضل/ أحمد بن سعيد بن محمد المحرزي	٣.
٦	عضو	الفاضله/ نجاح بنت مسلم الكيومي	٤.

٣- لجنة التدقيق:

تم تشكيل لجنة التدقيق في عام ٢٠٠١م ، من قبل مجلس إدارة البنك ، الأتي أهم أهداف ومسؤوليات لجنة التدقيق:-

- تركيز اهتمام مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية للبنك على أهمية كفاءة الأنظمة المالية الفعالة وإدارة المخاطر.
- مراقبة والتأكد من ملائمة وكفاءة أنظمة الرقابة الداخلية في البنك ، واتخاذ الإجراءات المناسبة لتحسين وتطوير هذه الأنظمة.
- التأكد من التزام البنك بكافة المتطلبات القانونية والرقابية ، بالإضافة إلى الأنظمة واللوائح التنظيمية للبنك والتي تم اعتمادها من قبل مجلس الإدارة.
- تحديد المخاطر في عمليات وأنشطة البنك ليتم تغطيتها من خلال برامج التدقيق الداخلي والخارجي.
- متابعة فاعلية مهام دائرة التدقيق الداخلي ، ومراجعة خطة عمل هذه الدائرة والموافقة عليها ، كذلك العمل على تزويد الدائرة بكافة احتياجاتها اللازمة للقيام بالمهام الموكلة إليها.
- رفع التوصيات اللازمة عند تعيين أو تغيير مراقبي الحسابات ومراجعة و تحديد مهامهم.
- الاجتماع بمراقبي الحسابات والإطلاع على وجهة نظرهم قبل أن يتم رفع البيانات المالية السنوية لمجلس الإدارة للموافقة عليها.
- رفع التقارير اللازمة لمجلس الإدارة في المواضيع التي تؤثر على استمرارية عمل البنك ، أو الأمور المحاسبية والرقابية الهامة والتي تم تحديدها من خلال دائرة التدقيق الداخلي ، أو مراقبي الحسابات أو مفتشي الجهات الرقابية الأخرى.

وتتألف لجنة التدقيق ، والتي عقدت خمسة اجتماعات خلال عام ٢٠٠٩م ، من الأعضاء التالية أسماءهم:-

عدد الاجتماعات التي حضرها	الصفة	اسم العضو	
٥	رئيس اللجنة	سعادة المكرم/ أحمد عبدالله سليمان مقبيل	١.
-	عضو	صاحب السمو السيد / تيمور بن اسعد آل سعيد	٢.
٣	عضو	الشيخ / حمود بن مستهيل بن أحمد المعشني	٣.
٤	عضو	الفاضل/ محمد بن يوسف بن علوي آل إبراهيم	٤.

٤ - لجنة إدارة المخاطر:

لقد تم في شهر أكتوبر ٢٠٠٤م تشكيل لجنة إدارة المخاطر من قبل مجلس إدارة البنك والتي من أهم أهدافها التركيز على سياسات وإجراءات إدارة المخاطر في البنك.

أما أهم مسؤوليات لجنة إدارة المخاطر فهي على النحو التالي:-

- فهم أعمق للمخاطر المصرفية التي تواجه البنك والتأكد من الإدارة المثلى لهذه المخاطر.
- تقييم قدرة البنك على استيعاب وتحمل المخاطر المصرفية ، وذلك لوضع السياسات والإجراءات والسقوف الخاصة بإدارة هذه المخاطر.
- تحديد وقياس ومراقبة المخاطر المصرفية في البنك.
- التحقق من الأساليب المستخدمة في عملية تسعير المنتجات والأسعار التحويلية (Transfer Pricing).
- مراجعة الأساليب المتبعة لإدارة المخاطر نتيجة التطورات التي قد تحدث في الأسواق ، وكذلك تحديد المخاطر الجديدة التي قد يواجهها البنك.
- التأكد من أن السياسات الخاصة بالمخاطر المصرفية تحدد بوضوح السقوف الكمية للأنشطة المختلفة في البنك.
- القيام باختبارات التحمل (Stress tests) لقياس تأثير الظروف الغير اعتيادية للسوق على البنك ومراقبة الانحرافات / الاختلافات بين التغيرات الفعلية على قيمة المحفظة وما كان متوقعا من خلال قياس المخاطر.
- مراقبة التزام كافة دوائر البنك بأدوات قياس المخاطر المصرفية المتعددة.
- تحديد مسؤوليات الدوائر المختلفة في إدارة المخاطر المصرفية الخاصة بها.
- التأكد من تطبيق كافة تعليمات البنك المركزي العماني الخاصة بأنظمة إدارة المخاطر في البنوك.

وتتألف لجنة إدارة المخاطر، والتي عقدت أربعة اجتماعات خلال عام ٢٠٠٩م من الأعضاء التالية أسماؤهم:-

اسم العضو	الصفة	عدد الاجتماعات التي حضرها
١. الفاضل/ صالح بن ناصر بن جمعة العريمي	رئيس اللجنة	٤
٢. صاحب السمو السيد / تيمور بن اسعد آل سعيد	عضو	-
٣. الفاضل/ محمد بن يوسف بن علوي آل إبراهيم	عضو	٢
٤. الشيخ / حمود بن مستهيل بن أحمد المعشني	عضو	٣

٥- لجنة الموارد البشرية:

تم تشكيل لجنة الموارد البشرية في مارس من عام ٢٠٠٥ من قبل مجلس إدارة البنك لتتأكد من تطور الموارد البشرية في البنك حسب الخطط والتوجه الإستراتيجي للبنك.

إن من مسؤوليات ومهام اللجنة هي مراجعة ومراقبة الآتي:

- خطط الموارد البشرية الموضوعية والتأكد من أن هذه الخطط قد أخذت بعين الاعتبار احتياجات البنك للموارد البشرية لتحقيق الأهداف الاستراتيجية للبنك.
- خطط التعميم للتأكد من تحديد مناصب إدارية ليتم ملئها من قبل موظفين عمانيين وفي فترة زمنية محددة.
- مقابلات نهاية الخدمة ومراجعة إنهاء خدمة أو استقالة أي من موظفين الإدارة الوسطى والعليا.
- خطط وسياسات التوظيف المتبعة في دائرة الموارد البشرية.
- مؤهلات والخبرات العملية للمرشحين للمناصب في الإدارة العليا.
- سياسات وإجراءات الرواتب المكافآت والحوافز في البنك.
- خطط وسياسات التدريب والتطوير الوظيفي في البنك.

وتتألف لجنة الموارد البشرية, والتي عقدت سبعة اجتماعات خلال عام ٢٠٠٩م من الأعضاء التالية أسماؤهم:-

اسم العضو	الصفة	عدد الاجتماعات التي حضرها
١. الفاضل / أحمد بن سعيد بن محمد المحرزي	رئيس اللجنة	٧
٢. الفاضل/ محمد بن يوسف بن علوي آل إبراهيم	عضو	٥
٣. الفاضله/ نجاح بنت مسلم الكيومي	عضو	٦

٦- مكافآت أعضاء مجلس الإدارة ومخصصات الإدارة التنفيذية:

لا يتقاضى أعضاء مجلس الإدارة أية رواتب ثابتة أو مخصصات متعلقة بأدائهم وذلك لكون كافة أعضاء مجلس الإدارة من الأعضاء غير التنفيذيين. ويمنح أعضاء المجلس مكافآت سنوية ومبالغ تمثل بدل حضور اجتماعات مجلس الإدارة واجتماعات اللجان المنبثقة عنه. وقد صرفت للأعضاء في عام ٢٠٠٩م المبالغ التالية كبديل حضور اجتماعات والمكافآت المقترحة التالية:

الإجمالي ألف ريال عماني	مبالغ دفعت كبديل حضور اجتماعات ألف ريال عماني	مكافآت مقترحة لمجلس الإدارة ألف ريال عماني	
٢٦,٤	١٠,٠	١٦,٤	رئيس مجلس الإدارة
١٧٣,٦	٥٨,٧	١١٤,٩	أعضاء مجلس الإدارة
٢٠٠,٠	٦٨,٧	١٣١,٣	إجمالي

حصل أكبر خمسة مدراء تنفيذيين في البنك، وهم الرئيس التنفيذي، المدير العام لمجموعة الأنشطة المصرفية المتخصصة، نائب المدير العام للخدمات المساندة، مساعد المدير العام للشؤون المالية ومساعد المدير العام لتقنية المعلومات على ما يلي خلال عام ٢٠٠٩م:

ألف ريال عماني			
الإجمالي	حوافز أداء وأخرى	رواتب	خمسة مدراء تنفيذيين
٩٥٢,٥	٤٣٠,٠	٥٢٢,٥	

٧- التزام البنك بالأنظمة والمتطلبات الرقابية:

التزم البنك بكافة المتطلبات القانونية والإشرافية، ولم يفرض على البنك أية غرامات خلال الثلاث سنوات السابقة ناتجة عن عدم التزام البنك بأي من هذه المتطلبات باستثناء مخالفة واحدة في عام ٢٠٠٧م تبلغ ٢,٥٠٠ ريال عماني تم دفعها الى إحدى الجهات الرقابية، وقد قام البنك بعمل الاجراءات اللازمة لعدم تكرار مثل هذه المخالفة مستقبلاً.

كذلك التزم البنك بكافة متطلبات ميثاق تنظيم وإدارة الشركات الصادرة عن الهيئة العامة لسوق المال.

٨- قنوات الاتصال بالمساهمين والمستثمرين:

يصدر البنك بياناته المالية كل ربع سنة ويقوم بنشر هذه البيانات بالإضافة إلى المعلومات الهامة الأخرى في موقعه على شبكة الانترنت (www.bankdhofar.com). كذلك فإن البيانات المالية الفصلية يتم نشرها في صحيفتين يوميتين باللغتين العربية والإنجليزية، أيضاً يمكن الحصول على هذه البيانات مباشرة من البنك أو من سوق مسقط للأوراق المالية.

وتوفر الإدارة للسوق وبشكل مستمر معلومات حديثة عن أداء البنك وكل ما يطرأ من مستجدات في أنشطة وعمليات البنك. كذلك فإن تقرير مناقشة وتحليل الإدارة يمثل جزءاً من التقرير السنوي.

٩- بيانات سعر سهم البنك :

أ- حركة سعر سهم البنك:

إن معلومات أعلى/أقل سعر لسهم البنك قد تم تسجيله خلال عام ٢٠٠٩م مقارنة مع المؤشر العام لسوق مسقط للأوراق المالية هو على النحو التالي :-

الشهر	سهم بنك ظفار (ريال عماني)			المؤشر العام
	أعلى سعر	أقل سعر	سعر الإغلاق	
يناير	٠,٤٢٠	٠,٣٦٠	٠,٤٢٠	٤٨١٣,٥١
فبراير	٠,٤٠٠	٠,٣٣٧	٠,٣٤٦	٤٨٥٣,٦١
مارس	٠,٣٩٩	٠,٣٣٠	٠,٣٧٩	٤٦٢٨,٦٤
إبريل	٠,٣٩١	٠,٣٤٥	٠,٣٧٥	٥١٢٨,٨٨
مايو	٠,٥٠٠	٠,٣٧٠	٠,٤٨٣	٥٥٠٠,٣٢
يونيو	٠,٥٦٠	٠,٤٧٥	٠,٥٥٧	٥٦١٢,٢١
يوليو	٠,٦١٥	٠,٥٥٠	٠,٥٨٨	٥٨٤٦,٢٢
أغسطس	٠,٦٨٠	٠,٥٨٨	٠,٦٢٨	٦٣٤٥,٠٦
سبتمبر	٠,٦٣٠	٠,٦٠٢	٠,٦١٠	٦٥٧٢,٢٥
أكتوبر	٠,٦٢٥	٠,٥٩٤	٠,٦٠٥	٦٣٥٤,٩٢
نوفمبر	٠,٦٦٥	٠,٦٠٠	٠,٦٦٠	٦٣٥٧,٢٣
ديسمبر	٠,٧٣٨	٠,٦٦٠	٠,٧٣١	٦٣٦٨,٨٠

ب- كبار مساهمين البنك:

إن كبار المساهمين والذين يملكون ما نسبته أكثر من ٥% من أسهم البنك كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩ هم كالاتي:-

أسم المساهمين	نسبة الملكية
شركة ظفار الدولية للتنمية والاستثمار القابضة (ش.م.ع.ع)	٣٠,٠٠%
عبدالحافظ سالم رجب العجيلي وشركاته	١٦,٦٥%
صندوق تقاعد موظفي الخدمة المدنية	١٠,٠٠%
صندوق تقاعد وزارة الدفاع	٨,٥٧%
الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية	٨,٢٠%
معالي / يوسف بن علوي بن عبدالله وشركاته	٦,٨٦%
مؤسسة قيس العمانية ش.م.م	٦,٢٨%

١٠- لمحة موجزة عن المدقق القانوني لحسابات البنك:

إن ديلويت توش توهاماتسو هي منظومة لشركات وشركاتها الأعضاء تركز إهتمامها لتقديم أعلى مستوى للخدمات المهنية والإستشارية للعملاء وذلك من خلال التركيز على إستراتيجية مشتركة يتم تنفيذها في قرابة ١٤٠ دولة. وتقدم الشركات الأعضاء الخدمات المهنية من خلال إتاحة المجال للإستفادة من المهارات المتخصصة والخبرات العميقة لحوالي ١٦٨ ألف فرد منتشرين في العالم ، وذلك في المجالات المهنية الأربعة التالية: تدقيق الحسابات وخبرة الضرائب والإستشارات الإدارية والإستشارات المالية.

تعتبر ديلويت أند توش (الشرق الأوسط) من أقدم وأكبر مؤسسات الخدمات المهنية في الشرق الأوسط ، حيث يقدم خدماته لقطاع الأعمال والحكومات في أكثر من ١٤ دولة من خلال ٢٥ مكتباً تضم أكثر من ١٧٠٠ فرد. يضم مكتب عمان حالياً ٣ شركاء وأكثر من ٦٥ فرداً متخصصاً.

١١- تأكيد

يؤكد مجلس الإدارة :

- مسؤوليته عن إعداد البيانات المالية وفقاً للمعايير والقواعد المطبقة.

- مراجعة مدى كفاية وكفاءة نظام الرقابة الداخلية في البنك وإلتزامه بالقواعد والتوجيهات الداخلية.

- عدم وجود مسائل هامة تؤثر على إستمرارية البنك وقدرته على متابعة عملياته خلال السنة المالية القادمة.

١٢- أمور أخرى:

- في عام ٢٠٠٩ التزم البنك بكافة المتطلبات والتوجيهات الواردة في ميثاق تنظيم وإدارة الشركات للمساهمة العامة الصادر عن الهيئة العامة لسوق المال في سلطنة عُمان.
- المدقق القانوني لحسابات البنك هو ديلويت توش توهاماتسو. وقد بلغت اتعاب التدقيق المدفوعة والمستحقة للشركة عن عام ٢٠٠٩م مبلغ وقدره ٣٤,٧٥٠ ريال عماني. هذا المبلغ يمثل مبلغ ٢٩,٥٠٠ ريال عماني دُفع كخدمات تدقيق ومبلغ ٥,٢٥٠ ريال عماني دُفع كخدمات غير تدقيق.
- تم عقد آخر اجتماع للجمعية العامة العادية في ٢٩ مارس ٢٠٠٩م ، كذلك تم عقد آخر اجتماع للجمعية العامة غير العادية بتاريخ ١٤ أكتوبر ٢٠٠٨م.